أهمية تنويع الاقتصادات الخليجية في مواجهة الأزمات الدولية

د. محمد حسن خليفة(*)

الفقرة الأولى
الاقتصادات الخليجية والاعتماد على النفط والغاز

تعاني معظم دول مجلس التعاون الخليجي من مشاكل اقتصادية هيكلية، تتمثل في أن إنتاجها من النفط يشكل عماد اقتصاداتها، وأن اعتمادها على الإيرادات النفطية يشكل خللاً هيكلياً، يجب أن تعالجه منفردة، أو بطريقة جماعية، علاوة على ذلك، فإن دول المجلس تستورد معظم احتياجاتها من الخارج(١).

في ظل تنامي الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لدول مجلس التعاون، لا بد من الاهتمام بمسألة تنويع الاقتصادات الخليجية، لمواجهة تقلبات الأسعار من جهة، والتأسيس لصناعات أساسية يمكنها أن تسهم في تحويل الثروة النفطية إلى أصول إنتاجية، وتحويل منطقة الخليج إلى دائرة جغرافية – اقتصادية موحدة، يتم فيها تقسيم العمل والتخصص في مجالاته، وتلبية احتياجات هذه العملية، حسب الميزات النسبية لكل قطر من الأقطار، والنهوض اقتصادياً بهذه المنطقة، كي تتحقق المشاركة الشاملة في العمل والإنتاج، والتمويل والتسويق والتوزيع، وهذا ما تهدف إليه التنمية أساساً، فما الذي يمنع من أن يبقى النفط دائرة الاهتمام الأولى، كونه يشكل الريع الاقتصادي الأسهل، كما أنه المغذي الرئيس للميزانيات العامة وللإنفاق العام؟ لكن بموازاة ذلك، يمكن تحويل البحرين ـ على سبيل المثال – إلى مركز للصناعات البتروكيماوية، إذ تصبح هذه الدولة المصدّر الرئيس للسلع المنتجة إلى باقي الأقطار والخارج، من دون القيام بمشاريع صناعية مشابهة في باقي أقطار

(*) دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية ومحاضر في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان.

(١) أيمن بن صالح فاضل، مكاسب التكتل الخليجي في ضوء دروس التجربة الأوروبية، مؤتمر اتحاد دول الخليج العربية، آفاق المستقبل، ملحق السياسة الدولية، العدد ١٩٦، القاهرة، مصر، نيسان ٢٠١٤، ص ٣٩.

المجلس، هذه الصناعات يتم تمويلها بنسب معينة من الدول الأعضاء، وهكذا، في باقي المجالات الاقتصادية، بحيث يمكن أن تتخصص بعض الدول بتوليد الطاقة الكهربائية، ودول أخرى بتسييل الغاز وتصديره ضمن الأقطار الخليجية، أو عبر إمدادات برية وبحرية لتغذية الصناعات بهذه المادة بأسعار منخفضة ومناسبة، كما أن بعض الدول قد تتخصص بتحلية مياه البحر للإفادة منها في مجالات الزراعة، على الرغم من صعوبة الموارد الزراعية وطبيعة الأراضي، إلا أن مشروع تحويل الصحراء إلى غابات يعدّ في غاية الأهمية، ويمكن تحقيقه لما يمثله من ثورة حقيقية في الأقطار الخليجية على المستوى الزراعي والبيئي، إلى جانب ما تتمتع به هذه الأقطار من ثروة سمكية.

تعتمد معظم دول مجلس التعاون بشكل رئيسي على إيراداتها النفطية، التي تشكل في الوقت ذاته فائضاً مالياً مهماً، يعدّ رصيداً لتنمية اقتصادات تلك الدول، وحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما أن الإمكانيات المالية المتاحة، سهلت تنفيذ البرامج الإنمائية التي وضعت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ونتيجة تدني أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، تمّ تجميد العديد من تلك البرامج، وهذا يقود إلى تقدير مدى الترابط الوثيق بين الإيرادات النفطية وميزانيات الدول، ما يحتم التفكير جدياً بالتخلص تدريجياً من اعتماد الدول على مصدر واحد للدخل، مهما تميز هذا المصدر بالأهمية.

تحتم هذه المعطيات على دول مجلس التعاون أن تطرح استراتيجية جديدة متطورة، تتضمن خطة اقتصادية شاملة، تعيد النظر فيها بهياكلها الإنتاجية، وبناء قطاعاتها الاقتصادية على أساس تنويع اقتصاداتها وتطويرها، لمواجهة التحديات المقبلة، خصوصاً، في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، ومحاولة الدول الصناعية تجنب ارتباط إنتاجها الهائل بإمدادات النفط، وخوفها من فقدان سيطرتها على الأسعار عبر وكالة الطاقة الدولية، وسياساتها التي استطاعت في مواقف عديدة التحكم بذلك، وفرض قراراتها على الدول المصدرة للنفط والكميات المنتجة.

صار هذا الأمر واضحاً، لأن مشكلة التنوع الإنتاجي تشكل نقطة ضعف كبيرة، بدأت تظهر انعكاساتها السلبية على أوضاع الدول، وسوف تتفاقم مستقبلاً، عندما تبدأ الثروة النفطية بالنضوب، أو تتأثر الميزانيات العامة بتقلبات أسعار النفط، أو بالأزمات الاقتصادية العالمية، لأن دول مجلس التعاون تقوم باستثمار فوائضها المالية في الخارج، ما يعرضها للتآكل في كل أزمة، ويحرم تلك الدول من تحويلها إلى أصول إنتاجية، قادرة على تعويض خسائر التقلبات، وتنوّع الإنتاج والمداخيل.

يعدّ النفط مصدراً طبيعياً يجري استنزافه بشكل مبالغ فيه، لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي، أكثر مما هو لتلبية احتياجات بلدان المنطقة التي تنتجه، وبالتالي ثمة مسألة مهمة جداً، وهي مسألة ترشيد استخدام النفط بشكل مستدام، والتخطيط بعيد المدى للكميات المستخرجة، وتسعيرها واستخدامها على نحو عقلاني، كما أن بلدان المنطقة معنية أكثر من غيرها بتطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة البديلة على نطاق واسع، ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تنويع اقتصاد هذه البلدان بالمعنى المنتج الفعلي، أي إنتاج قيم مضافة عالية خارج القطاع النفطي[٢].

(٢) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية للعام ٢٠١١، الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٩ كانون الأول ٢٠١١، ص ٢٣.

قالت وكالة ستاندرد آند بورز، إن الوتيرة الحالية للتنويع الاقتصادي والإيرادات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، غير كاف لمواجهة التراجع التدريجي في أسعار النفط.

وأضافت الوكالة في تقريرها، أن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة قد يشكل ضغطاً على الدول المُصدِّرة للنفط والغاز في المنطقة، حال عدم تمكنهم من تنويع اقتصاداتهم بالسرعة المطلوبة.

وأوضحت أن معدل التصنيف الائتماني لدول المنطقة يشير نحو الانخفاض، بما في ذلك استجابة السياسة المفترضة واستمرار الإنتاج بنفس المستويات الحالية.

في المقابل، ترى الوكالة أن «انخفاض تكلفة إنتاج النفط والغاز في المنطقة، يمنح الحكومات السيادية الخليجية بعض المرونة لمواجهة مخاطر التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، مما يساعد على كسب الوقت للقيام بخطوات باتجاه التنويع الاقتصادي».

وتابعت «قد يفكر المستثمرون باختيار مشاريع التنويع الخضراء في منطقة الخليج، مثل الطاقة الشمسية، كفرص استثمارية مجزية».

وأدت تدفقات الإيرادات المرتكزة على النفط والغاز والنشاط الاقتصادي في منطقة الخليج، إلى خفض التصنيفات الائتمانية في المنطقة في السنوات الماضية، التي تعكس الانخفاض الهيكلي في أسعار النفط، حسب التقرير.

ورجحت الوكالة في سيناريو انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ٤٠ دولارا للبرميل بحلول ٢٠٤٠، أنه قد يؤدي إلى انخفاض إضافي في معدل التصنيف الائتماني للحكومات السيادية[٣].

وما زاد من القلق الاقتصادي، أن دول الخليج خسرت مليارات الدولارات في العام ٢٠٢٠، بسبب تراجع العوائد النفطية في ظل أزمة كورونا، التي أدت إلى انخفاض حاد في الطلب وإلى انهيار الأسعار، لكن سياسة الاقتراض التي تتبعها الحكومات الخليجية للتعامل مع الأزمة، تشير إلى أنها لن تتخلص مستقبلا من الاعتماد التام على النفط.

لذلك، لجأت دول الخليج إلى سياسة الاقتراض، عن طريق إصدار السندات الحكومية وسندات الشركات، من أجل سد الفجوات في الميزانيات، نتيجة الانخفاض الحاد في عوائد النفط، وقد بلغت قيمة السندات الصادرة في المنطقة عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠٠ مليار دولار، متجاوزة الرقم القياسي المسجل في العام الماضي.

وتبدو سياسة إصدار السندات حالياً، وسيلة فعالة للدول الخليجية من أجل الخروج من الأزمة، فهي تسمح بسد العجز في الميزانيات دون اللجوء إلى إجراءات تقشف قاسية تؤثر في مواطنيها، مع الأمل في أن ترتفع أسعار النفط قريبا وتنتعش اقتصاداتها.

لكن سياسة الاقتراض من شأنها أن تعرقل خطط الدول الخليجية للإصلاح وتنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على عوائد النفط، لذلك فإن ما تقوم به حالياً يعني ببساطة استمرار الاعتماد على النفط مستقبلاً[٤].

وبعيداً عن عائدات الطاقة الهيدروكربونية، لا تزال عملية التنويع الاقتصادي مستمرة ومكلفة

(٣) محمد ابراهيم، ستاندرد آند بورز: تنويع اقتصاد دول الخليج غير كاف لمواجهة تراجع أسعار النفط، وكالة الأناضول، ٢٠ شباط ٢٠٢٠، (a.a.com.tr/ar).

(٤) هل تتخلى دول الخليج عن خطط الإصلاح وتنويع الاقتصاد؟ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٠، موقع الجزيرة (Aljazeera.net).

في دول الخليج، تعتمد الصناعات غير النفطية ذات الأولوية العالية والمخصصة لجهود التنوع، بشكل كبير على التدفق عبر الحدود الوطنية للزوار الدوليين والبضائع، حالها كحال صناعة النفط، شهدت هذه القطاعات في اقتصادات الخليج صدمات مفاجئة، ويبدو أنها تواجه عاماً صعباً في ٢٠٢٠.

أطلقت الحكومات حزم حوافز طارئة لتوفير الإغاثة الاقتصادية الفورية للسكان والمؤسسات، ولتوفير السيولة للمؤسسات المالية، ومع ذلك، يجب أن تولي استراتيجيات الإنفاق طويلة المدى في دول الخليج، اهتماماً أكبر لمبادرات التنويع الاقتصادي، ومن المرجح أن تصبح الصناعات الرقمية والأشكال الأخرى من توفير الخدمات عن بُعد، سمات مركزية لخطط التنويع الاقتصادي الخليجي، حال انحسار تدابير إدارة الأزمات واستئناف التخطيط الاقتصادي طويل الأمد.

توفر الصناعات غير النفطية في منطقة الخليج، القليل من الأمل في عودة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي بشكل سريع، وتواجه العديد من الصناعات التي تعتبر ركائز لعملية التنويع الاقتصادي في المنطقة – بما في ذلك السياحة والضيافة والطيران والخدمات اللوجستية – تحديات غير مسبوقة، ويتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة، أن يؤدي تفشي فيروس كورونا إلى تقليص السفر العالمي بنسبة ٢٥٪، ويعرض ٥٠ مليون وظيفة للخطر، وتشكل السياحة ما يقدر بنحو ١٢٪ من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، انخفضت معدلات الإشغال الفندقي في دبي في شباط عام ٢٠٢٠ بنسبة ٩,٤٪، وأغلقت أبو ظبي أماكن الجذب السياحي الرئيسية، مثل متحف اللوفر في أبو ظبي وحديقة عالم فيراري الترفيهية، وستؤدي التدابير الصارمة بخصوص تقييد حرية الحركة الداخلية لسكان الخليج، إلى إعاقة السياحة والأنشطة الترفيهية المحلية في جميع أنحاء المنطقة.

ستعاني بالمثل الصناعات التي تسهل الحركة المادية للأشخاص والبضائع، وفقاً للاتحاد الدولي للنقل الجوي، قد تواجه الخطوط الجوية الخليجية خسائر في الإيرادات تبلغ ٧ مليارات دولار نتيجة لتفشي الوباء، ومن المرجح أن يتم تعديل هذه التقديرات لتصل لمستوى أعلى عند إغلاق محاور النقل الدولية في المنطقة، وكانت الخطوط الجوية الخليجية تعاني بالفعل، ووصفت شركة طيران الاتحاد في أبو ظبي خسائرها، التي بلغت ٨٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩، بأنها «مشجعة»، خصوصا بعد خسائر تراكمية، بلغت ٥,٦٢ مليار دولار منذ عام ٢٠١٦، وتوقفت سلاسل التوريد التي تربط اقتصادات الخليج مع نظرائها في آسيا وأوروبا، وهو ما يضطر شركات الخدمات اللوجستية في الخليج، إلى إعادة تشكيل الطرق التجارية، ويتوقع المسؤولون في الموانئ والمستودعات والمناطق الجمركية، انخفاضاً كبيراً في حجم البضائع المشحونة.

أعلنت حكومات الدول الخليجية بسرعة عن حزم حوافز اقتصادية لتعزيز اقتصادات بلدانها، وأعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن ١٣,٣ مليار دولار من النفقات لدعم القطاع الخاص، في حين أطلق البنك المركزي الإماراتي حزمة حوافز اقتصادية بقيمة ٢٦ مليار دولار، وقامت بعض الإمارات منفردة بتطبيق تدابير مالية إضافية، والتزمت أبو ظبي بالمبادرات الرئيسية السريعة المرتبطة ببرنامج غداً ٢١، وهو برنامج من ثلاث سنوات بقيمة ١٣,٦ مليار دولار أطلقه ولي عهد أبو ظبي، كما تخطط أبو ظبي لإنشاء لجنة إقراض جديدة داخل وزارة المالية، وتقديم مجموعة متنوعة من الإعانات والإعفاءات من الرسوم، وأطلق ولي عهد دبي، حوافز بقيمة ٤٠٨,٤ مليون دولار لتخفيف الأثار السلبية على سكان الإمارة والشركات لمدة ثلاثة أشهر.

وأعلنت قطر عن حزمة حوافز مالية بقيمة ٢٠,٥ مليار دولار للقطاع الخاص، وشجعت البنوك على منح فترة سماح مدتها ستة أشهر لسداد القروض، وتقدم البنك المركزي البحريني بخطوة أخرى إلى الأمام، بتفويض البنوك والمؤسسات المالية في البلاد، بتقديم تأجيلات لمدة ستة أشهر على أقساط المقترضين المتأثرين بفيروس كورونا، وتمثل خطة الحكومة البحرينية لحزمة الحوافز بقيمة ١١,٣٨ مليار دولار، حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد، وتغطي رواتب القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وطرح البنك المركزي العُماني حزمة حوافز بقيمة ٢٠,٨ مليار دولار للمؤسسات المالية في البلاد، في حين أقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون بقيمة ١,٦ مليار دولار لتمويل الوكالات الحكومية التي تحارب فيروس كورونا.

لا يمكن لحُزم الدعم الاقتصادي السخية والإعفاءات من الرسوم الحكومية أن تستمر إلى مالا نهاية، وعند تخصيص نفقات محددة لمبادرات التنويع الاقتصادي، ينبغي على الحكومات الخليجية إعادة تركيز الاهتمام على الصناعات، التي لا تتطلب تدفقات كبيرة من الزوار الدوليين والبضائع الأجنبية إلى دول الخليج.

ومن المرجح أن يبرز الاقتصاد الرقمي في المنطقة، باعتباره الفائز الأكبر عندما تهدأ عاصفة تفشي فيروس كورونا وتستقر أسعار النفط، ويمكن للصناعات التي تنتج قيمة رقمية وتقدم خدمات عن بُعد، أن تكون بمثابة سياج وقائي ضد الأزمات المستقبلية، التي تقيد تدفق الأشخاص والبضائع خارج الحدود الوطنية.

ويعكس الإنتاج الإعلامي والتقنيات المالية والاتصالات، الأنشطة الاقتصادية الواعدة لجهود التنويع الاقتصادي المتجدد في دول الخليج، ورفعت الإمارات العربية المتحدة وعُمان القيود المفروضة على بعض التطبيقات التي تسمح بالمكالمات الصوتية عبر الإنترنت، ما قد يمهد الطريق لمزيد من التحرر التجاري في قطاعات الاتصالات الخليجية، وهي المجالات التي غالباً ما تهيمن عليها الشركات المملوكة للدولة، وتوفر المناطق الرقمية الحرة أو المدن التجارية الافتراضية، مثل تلك التي تقودها دبي، فرصاً لجلب الإيرادات من قاعدة عالمية من المستهلكين.

من المرجح أن تكون المبادرات المكلفة طويلة الأمد هي الخاسر الأكبر، وتبدو المشاريع ذات التكاليف الباهظة (مثل منطقة نيوم للمشروعات العملاقة والمنطقة الحرة في المملكة العربية السعودية، التي تبلغ تكلفتها ٥٠٠ مليار دولار، أو المشروع العملاق لمدينة الحرير (سيلك سيتي) في الكويت، والذي تبلغ تكلفته ٨٦ مليار دولار) مشاريع غير واقعية في ظل الظروف الحالية، وقد يتم تقليص مراحل التطوير المستقبلية أو تأجيلها.

لم تترك المقاربات التقليدية في عملية التنويع الاقتصادي لدول الخليج العربية، إلا القليل من القدرة على المناورة لمواجهة التحديات الاقتصادية الملحة التي حصلت في عام ٢٠٢٠، ولا يمكن لدول الخليج أن تتجنب التداعيات الاقتصادية، جراء انخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا، ولكن يمكن للحكومات اتخاذ خطوات حاسمة، لجعل اقتصاداتها أكثر مرونة في المستقبل(٥).

(٥) روبرت موجيلنيكي، مستقبل النفط: فيروس كورونا يتحدى عملية التنويع الاقتصادي في الخليج، معهد دول الخليج العربية في واشنطن (AGSIW)! ١٩ آذار ٢٠٢٠، (agsiw.org).

الفقرة الثانية
تحديد الأهداف والوسائل لتنويع الإنتاج

كرست الحكومات الخليجية اهتمامها وامـوالـها لـخـلـق الـوظـائـف الـتـي لا تـتـطـلـب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير والابتكار، مثل البناء والعقارات وتجارة التجزئة، ولسوء الحظ تأثرت هذه القطاعات بشكل كبير بتفشي فيروس كورونا، ولا يمكن للحكومات تخفيف الانكماش المتوقع بنسبة ٥,٢٪ في قطاع الطاقة، والذي يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الخليجي، ويشير هذا الانكماش إلى خسارة بالقيمة المطلقة بنحو ٢٠ مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج في ٢٠٢٠، وأن كل هذه النتائج يجب أن تدفع صانعي السياسات الخليجية، إلى إعادة تقييم خططها الاقتصادية والمالية، وأبرزت الصدمة المزدوجة لكورونا وهبوط اسعار النفط، مدى اعتماد الاقتصادات الخليجية على سخاء الحكومات، والذي يأتي بالدرجة الأولى من قطاع النفط، ولا تزال الموارد النفطية متاحة إلى حد ما، لكن التحول المتسارع نحو الطاقة المتجددة، يعني أن الموارد المالية من القطاع النفطي ستصبح أقل مستقبلاً، وبالنظر إلى هذا التحدي، على الحكومات الخليجية مضاعفة جهودها لتطوير القطاعات والصناعات، التي تولّد قيمة كبرى للاقتصاد، والتي تملك إمكانيات نمو عالية، وتعزز الابتكار وتبدي مرونة لأسعار نفط منخفضة وصدمات خطرة، ويمكن أن تشمل هذه القطاعات الرعاية الصحية والتكنولوجيا والاتصالات، إلى جانب الطاقة النظيفة وتخزينها وتوليدها، من خلال مصادر متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، فضلاً عن توفير هذه القطاعات لفرص عمل، وتضمن تنوعاً اقتصادياً ناجحاً، وبهذه الطريقة يمكن أن تكون هذه القطاعات مكملة لقطاعي النفط والغاز، وتجعل المنطقة أكثر مقاومة للصدمات الاقتصادية الخارجية، وأشار تقرير لشركة «PWC» (إحدى شركات الخدمات المهنية الرائدة في العالم) إلى أن جميع هذه القطاعات، تتطلب ابتكاراً تقنيا كبيراً، كما يتطلب بناؤها مدة زمنية طويلة، ونهجاً شاملاً قد يمس الجوانب المختلفة للاقتصادات والمجتمعات الخليجية، ولفت إلى أن الحكومات الخليجية لن تنجح في إنجاح تلك الخطط، إلا بتقليل أو إزالة الحواجز أمام الابتكار، وتطوير القدرات المحلية لديها، والاستثمار في البحث والتطوير، كما يمكنها بشكل أكثر تحديداً اتخاذ الخطوات الآتية:

١ ـ بناء بنية تحتية عالية الجودة تدعم الابتكار والتكنولوجيا، لا سيما في مجالات مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، وتعزيز المنافسة في تقديم الخدمات للشركات والأفراد، ومن المهم أن تتجنب الحكومات الخليجية الاندفاع ببساطة الى استيراد التكنولوجيا، وبدلاً من ذلك، دمج هذه القدرات في بلدانها، من خلال مبادرات مستدامة مع مرور الوقت.

٢ – تقليل الحواجز التنظيمية أمام اعتماد التكنولوجيا، مثل الطائرات بدون طيار وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليلاتها المتقدمة.

٣ ـ إن تبسيط سياسات الهجرة وخفض تكاليف المعيشة، قد يجذبان المواهب من جميع أنحاء العالم، كما يضمنان بقاءها لفترة كافية لبناء قاعدة محلية للمواهب.

٤ – تحسين جودة التعليم الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، جنباً إلى جنب مع المهارات الشخصية، مثل الاتصال والابداع وحلّ المشكلات.

٥ – تشجيع مشاركة القطاع الخاص، من خلال خلق نظام بيئي للابتكار، وإعادة النظر في

الحوافز المالية الحالية، وجذب مستثمرين جدد، مثل شركات الاستثمارات الخاصة، لزيادة تمويل الأفكار الجديدة والواعدة، إضافة إلى تشجيع الشركات الناشئة، كما يمكن تشجيع الشركات على إيجاد وظائف للأبحاث الاجتماعية، وإقامة تحالفات بين الشركات والجامعات ودعم عمليات الاندماج والاستحواذ، ما سيسمح للشركات بإحراز تقدم أسرع، وإنشاء سوق أكثر حيوية للشركات الناشئة عند طرحه للبيع.

٦ – تحتاج الحكومات الخليجية إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، ويمكنها من خلال تعلم دروس صدمتي «كورونا» وانخفاض أسعار النفط، اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء اقتصادات متنوعة ومرنة، وقائمة على البحث والابتكار[٦].

«حين تحدد السلطة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة (استراتيجيتها)، وخط سيرها للوصول إلى تحقيق المصلحة العامة، وحين تهدف القرارات للعمل على تنويع مضمون الإنتاج وتعديله، بحيث لا يبقى البلد منتجاً في الغالب للخدمات، أو الإنتاج وحيد الجانب، وتفسح المجال أكثر فأكثر لإشباع الحاجات الداخلية من إنتاج محلي، وحين تتقلص عملية الارتهان للسوق الخارجية، ويتمكن الاقتصاد من الانفلات قدر الإمكان من الأزمات التي قد تحصل في السوق العالمية، من جراء عدم مرونة العرض والطلب، ويتأمن بالتالي العمل لليد العاملة التي تعاني البطالة، ولا تشجع هجرة الشباب والأدمغة الخلاقة لتأمين العمل، عندها، تكون النتائج مهمة ومحققة للآمال المرجوة»[٧].

فالإبقاء على أحادية الإنتاج، هي سياسة غير مجدية على المدى البعيد، لأن السلعة الرئيسة تعرضت – وسوف تتعرض في المستقبل – لضغوطات هائلة، قد تفقدها العديد من ميزاتها الاقتصادية، لأسباب عديدة، منها محاولات الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي على إيجاد بدائل للطاقة، قد تحدث انهياراً للأسعار، يقود إلى تعريض استقرار العديد من دول مجلس التعاون لمخاطر جمة، لن تكون محصورة أو محدودة التأثير.

من هنا، تكون القيمة المضافة للثروة النفطية وحدها القادرة على تنشيط الاقتصادات الخليجية، عبر قيام صناعات أساسية ضخمة، تمنع تعرض تلك الاقتصادات للانهيار بحال حدوث أي طارىء على أسعار النفط، او على دوره المعهود، كما أن إصلاح الهياكل الإنتاجية وزيادة المقدرات المعرفية والتكنولوجية، وتحسين العمالة الوطنية، تعد من أساسيات المرحلة المقبلة، وذلك كلّه، كفيل بتدعيم التجمعات الإقليمية لحفظ الثروات والإمكانيات الوطنية والقومية، وذلك يتوقف على الاستراتيجية المقرر اعتمادها لبلوغ تلك الأهداف، وبناء اقتصادات قوية، ترتكز على تنوعها الإنتاجي، وعلى سياسات التنمية الشاملة.

التنوع في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، يحتاج إلى جهود استثنائية، تحدث تصحيحاً مطلوباً في هياكلها الإنتاجية، وإقامة صناعات وطنية ومشتركة، قادرة على تحقيق

(٦) حسام علم الدين، ٦ خطوات لتنويع الاقتصادات الخليجية، القبس، ١ تموز ٢٠٢٠، (alqabas.com).

(٧) عبد الهادي يموت، الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها، اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ١٣٣.

توازن مقبول في تنوع السلعة المصدرة، التي توزع نسباً معقولة على الدخل الإجمالي، يخفف من التركز السلعي للصادرات، الذي من شأنه أن ينتج آثاراً خطيرة على اقتصادات الدول.

يتطلب هذا التصحيح للهياكل الإنتاجية، زيادة نصيب الصناعات التحويلية، الذي لا يزال منخفضاً، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبما أن هذه الدول لديها وفرة من النفط الخام والغاز الطبيعي، فإنه من الطبيعي أن يكون للصناعات النفطية، كالبتروكيماويات ومواد البناء والحديد والصلب والصناعات الهندسية، وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط، الدور الرائد في عملية التحول الهيكلي المطلوب، غير أن نجاح هذه الصناعات بتنويع مصادر الدخل، وبالتالي، زيادة التجارة البينية، يتطلب تنسيقاً للسياسات الصناعية والتجارية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى توزيع المشاريع على أساس الميزة النسبية، والاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية، الأمر الذي سيساعد على تقليل الهدر الحاصل في الموارد، ويؤدي إلى التشابك المطلوب بين هذه الاقتصادات.

يتطلب هذا الأمر إعداد بيانات دقيقة وإحصائيات تفصيلية، بالإمكانيات الصناعية والمالية لدول المجلس، والاطلاع على المشاريع الصناعية المقامة، وإعداد خطة علمية على أساسها، تتجنب من خلالها تلك الدول التشابه في المشاريع، ومحاولة التكامل في ما بينها، استناداً إلى معطيات واقعية، تسهم في تقرير ما يساعد على تصحيح هياكلها الإنتاجية وتطويرها.

تدفع البنية الإنتاجية غير المتنوعة، بعض الدول إلى الانفتاح على الخارج، لتصريف الإنتاج الوطني، وهذا يعني ارتفاع قيمة الاستيراد من الخارج لإشباع الحاجات الداخلية، لذا كان ضرورياً وضع تقسيم عمل إنتاجي قائم على الثقة، وضرورة تطوير القاعدة الإنتاجية غير النفطية، كالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، كما يبدو ضرورياً التكاتف لتشكيل تكتل يفرض شروطه على المستوى الدولي(٨).

لذلك، من الأجدر أن تبدأ دول الخليج في تنويع اقتصاداتها وتطويرها، طالما أن النفط لا يزال يشكل الدعامة الأساسية للموارد المالية، القادرة على الاستثمار في تنويع الإنتاج، لأنه من الواجب التحضير والاستعداد بشكل جيد في حال حصول أي متغيرات على صعيد الطاقة واستهلاكها، وإذا ما استمر النفط على الوتيرة ذاتها من الأهمية، فتكسب الدول أيضاً هذا التنوع الإيجابي في اقتصاداتها، ما يسهل عليها بلوغ مراحل متقدمة من التنمية على غير صعيد.

تجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون قامت منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، باتباع استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات غير النفطية، ونجح عدد منها في اكتساب ميزة نسبية قوية في قطاعات عديدة، مثل البتروكيماويات والألمنيوم والحديد والأسمنت(٩).

إلا أن الإشكالية المعروفة عن هذه السياسات المتبعة في مختلف القطاعات، هي أن تطورها وتحقيقها معدلات نمو موجبة، قد اعتمدت بشكل رئيس على صادرات النفط الخام، وليس على التطورات الاقتصادية، التي يجب أن تشهدها قطاعات الإنتاج السلعية غير النفطية،

(٨) عبد الهادي يموت، الاقتصاد اللبناني وآفاق الشرق أوسطية والعولمة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ٤١١.

(٩) جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية، ٢٠١١، ص ٧.

ويتبين ذلك بوضوح في ارتفاع مساهمة الصادرات واتجاهها إلى الدول المتقدمة الصناعية، حيث تمّ تصدير النفط الخام إليها، إذ يشير ذلك إلى بقاء مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية ضمن مستوياتها المتدنية، تستثنى منها السعودية والإمارات، حيث حققتا قدراً معقولاً من المساهمة، مقارنة بمساهمة القطاعات السلعية غير النفطية في دول المجلس الأخرى.

ومع ذلك، فاعتماد دول مجلس التعاون على النفط لا يمنع من استخدام فوائضه في التنمية الشاملة، التي لا تتحقق إلا عندما تكون اقتصادات الدول مدركة لوجهة الإنفاق، ومستندة في مشاريعها إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، وقادرة على استثمار مداخيلها بشكل إيجابي، وعدم تبديدها في زيادة الاستهلاك، وفي المشاريع العمرانية العشوائية، التي لا تعود بأي مردود اقتصادي يؤسس إلى تطوير البنية الإنتاجية لدول الخليج.

الفقرة الثالثة
تحول الاقتصادات الخليجية
من الريع إلى الإنتاج

بسبب معاناة معظم اقتصادات الدول العربية من ضعف هياكلها الإنتاجية، لا بد من تحويل تلك الاقتصادات من اقتصادات ريع إلى اقتصادات إنتاج ذات كفاءة عالية، وإن تنويع القاعدة الإنتاجية، أي تشجيع الصناعة والزراعة، هو الخطوة الأولى قبل التركيز على قطاع الخدمات، فذلك القطاع هو بطبيعته في خدمة القطاعات الإنتاجية، أي وجد لتسهيل مهام الإنتاج وتسويقه(١٠).

وما يؤثر سلباً في محاولات التنويع الإنتاجي، أن العقلية الريعية ظلت متحكمة في الاقتصادات العربية، وما زاد على ذلك، سيطرة الدولة الريعية، وخصوصاً، في دول الخليج النفطية، وانتقال أساليبها إلى القطاعات الإنتاجية كافة، بحيث لم تتطور العقلية إيجاباً نحو هذه القطاعات، بمعنى ان الدولة الريعية إذاً، ارتبطت تسميتها بإمكانياتها النفطية، وتمتعها بثروات مالية ضخمة، من دون بذل جهود مقابلة على ظروف الإنتاج، إذ كان يمكنها أن تستفيد من هذا الريع الاقتصادي المهم، من أجل إدارة اقتصاداتها بالعقلية الإنتاجية، فهذا الريع بدلاً من أن يمتد ليشمل عقلية الدولة وهويتها كما هو حاصل، بإمكانه أن يتكيف مع هذه الأموال الهائلة نحو إدارة سليمة لاستخدامها، بحيث تصبح الدولة في ظل هذه الإدارة دولة إنتاجية، ولو بعنوان ريعي، ولا بأس من أن تكون الدولة ريعية، لكن سلوكها من الممكن أن يتجه نحو العقلية الإنتاجية، عن طريق استثمار الريع الاقتصادي في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، تستطيع أن تواجه التقلبات العالمية، تجاه خصائصها الريعية، وإن التطوير والتنويع في الاقتصادات الخليجية، يشكل الضمانة الوحيدة لاستمرار رفاهيتها واستقرارها، حيث النشاطات الإنسانية في عملية الإنتاج، والجهد المبذول في تلك النشاطات مع الريع الاقتصادي، الذي لا يحتاج إلى أي جهد أو مخاطر، ذلك كلّه، قد يشكل دولاً ريعية إنتاجية، تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، تقود إلى تنمية حقيقية في الدول الخليجية، ما يزيل آثار العقلية الريعية التي زرعتها تلك الدول في باقي الأقطار العربية.

(١٠) زياد حافظ، وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٨)، بيروت، لبنان، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٥٥.

تتمثل أولى خطوات التكامل في استثمار الريع الاقتصادي في الإنتاج، وتكثيف التعاون بين الأقطار العربية لتطوير اقتصاداتها وتنوعها، في عملية تكاملية منظمة، تجعل من العوائد النفطية نقطة انطلاق نحو القواعد الإنتاجية، وإحداث ثورة لتغيير أنماط السلوك في القطاعات الإنتاجية نحو الأفضل.

وعلى العكس من ذلك، يمكن استخلاص أهمية الدور الطاغي، الذي تؤديه أنشطة البناء والتشييد في إطار برامج الاستثمار العام في البلدان العربية النفطية، من خلال المبالغ النقدية الهائلة المخصصة لهذه الأنشطة، وبصفة خاصة مشروعات البنية الأساسية الضخمة، فالثابت فعلاً أن الدول النفطية الريعية قد جنحت إلى إنفاق نسبة كبرى من عائدات النفط لديها، على إنشاء الطرق الواسعة ومشروعات الإسكان، مع الإشارة إلى أن ارتفاع الكثافة الاستيرادية لأنشطة البناء والتشييد في الدول النفطية الريعية، قد أدى إلى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ونتيجة لذلك، فإن علاقة الترابط والتشابك بين قطاع النفط من ناحية، وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، ظلت محدودة وهامشية للغاية.

وطبقاً لروث فيرست (Ruth First)، فإن ثمة نتيجة للدولة الريعية هي: إن الآية قد انقلبت بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية في حالة البلدان النفطية، فبدلاً من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية والخدمية، فإن نمو قطاع النفط يؤدي إلى إحداث النمو وازدهار القطاع الثالث (الخدمات)، وذلك في شكل ازدهار مجموعة الخدمات المرتبطة بهذا القطاع، والتي تتطلبها شركات النفط، وهكذا، فإن قطاع الخدمات في المجتمعات النفطية، إنما ينمو بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية لهذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية في تلك المجتمعات[١١].

«إن الرد الطبيعي على الاختلال الهيكلي، المتمثل بالهشاشة والثنائية، هو بالتمفصل القطاعي، ويكون ذلك بإعادة تنظيم عمليات الإنتاج، وتحويل الإنتاج وإدارته، والأساليب الفنية المتبعة، على أسس تحفظ تأمين الترابط بين النشاطات الإنتاجية داخل الدولة، وتوجيه المرفق الاقتصادي المتقدم لتأدية دور متمم ومساعد لنشاط الاقتصاد التقليدي، ومن هنا، يبدأ العمل للتخلص من التفكك القائم في القطاعات المنتجة، وبذلك يتبرأ الاقتصاد من أن يكون أحادي الجانب في نموه وتطوره، وتبدأ القطاعات وخصوصاً، قطاعا الصناعة والزراعة بالتفاعل في ما بينها، فما تنتجه الصناعة يوضع في خدمة الزراعة، وما ينتجه القطاع الزراعي يرى في القطاع الصناعي مجالاً لتحويله إلى إنتاج استهلاكي متنوع»[١٢].

هذا النوع من فقدان التوازن بين القطاعات الاقتصادية في الدول النفطية، قد يعرض هذه الدول لهزات اقتصادية خطيرة، لأن الأساسيات الاقتصادية تؤكد أن دور قطاعي الزراعة والصناعة، يؤدي مع القطاعات الأخرى إلى متانة الهيكلية الاقتصادية، وأن التنمية الصناعية المستندة إلى استراتيجية صناعية تعتمد على امتلاك التكنولوجيا ووسائل الإنتاج، يمكنها أن تضاعف من العوائد النفطية على المدى الطويل.

لقد كان هدف التنويع الاقتصادي، أي تنويع

(١١) محمود عبد الفضيل، وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، بيروت، لبنان، أيار ١٩٨٩، ص ٣١٣.

(١٢) عبد الهادي يموت، الأزمات المالية العالمية، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٤.

مصادر الدخل الوطني، بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، هدفاً معلناً لمعظم البلدان النفطية، وخصوصاً، في الخليج العربي، الذي يشكل قطاع النفط في بلدانه ما يتراوح بين (٤٠ و٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وإيراداته ما بين (٨٠ و٩٠٪) من الإنفاق الحكومي والصادرات السلعية.

وللتعامل مع هذه المعضلة، اتبعت البلدان النفطية مسارين متلازمين مع بعضها، ومستقلين مع بعضها الآخر، يتمثل المسار الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية، لتطوير البنية الأساسية لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، وذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية، يختلف باختلاف البلدان واختلاف الظرف الزمني أيضاً، أما المسار الثاني، فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل(١٣).

ولا بد من القيام ببعض الخطوات بهدف تنويع الاقتصادات الخليجية، وأهمها:

- تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وذلك لتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة الترابط والتشابك القطاعي، لتقليل مستوى الاستيرادات من الخارج، ومن ثم تخفيف العجز في الموازين التجارية لدول المجلس.
- تعزيز أطر التكامل والاندماج بين دول المجلس، من خلال زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية، وتخفيض التكاليف عن طريق الإفادة من اقتصادات الإنتاج الكبير، بهدف الوصول إلى إنتاج سلع محلية، تكون منافساً قوياً للسلع الأجنبية المستوردة.
- ضرورة تنسيق السياسات الاستثمارية فيما بين دول المجلس، بهدف الوصول إلى صناعات متكاملة فيما بينها، أي السعي إلى تنويع الإنتاج لدى اقتصادات تلك الدول(١٤).

وبجانب الجهود الخاصة بكل دولة، فإن تكامل اقتصادات دول المجلس، وتطبيق الاتفاقيات الموقعة، وبالأخص إقامة السوق الخليجية المشتركة، وتوحيد السياسات المالية، وتنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية في مجالات البنية التحتية والمواصلات، والصناعة، كقطار الاتحاد، وشبكة الغاز، والتنسيق في مجال الصناعات البتروكيماوية، ذلك كلّه، يمكن أن يسهم بصورة فعالة في دعم استراتيجيات دول المجلس، وتفعيل إجراءاتها الرامية إلى مواجهة التحديات المرتقبة في صناعة الطاقة في العالم(١٥).

يجنب هذا التنسيق دول المجلس المزاحمة المضرة، حيث أن تشابه المشروعات المقامة يضعف الجدوى الاقتصادية، ويترك آثاراً سلبية في التعاون الاقتصادي، ويقلل من النتائج الإيجابية للإطار التعاوني الضامن لتحقيق المصالح المشتركة، فالتنوع في المشاريع ينتج تنوعاً في الإنتاج، ويُغني القاعدة الاقتصادية

(١٣) ماجد المنيف، وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص ٢٥٢.

(١٤) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، واقع واتجاه التجارة السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٣ ـ ٤٤، القاهرة، مصر، صيف ـ خريف ٢٠٠٨، ص ٧٦.

(١٥) محمد عبد الرحمن العسومي، الاقتصادات الخليجية وتطورات أسواق النفط العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣١ آذار ٢٠١٣، نقلاً عن: عمر عبد العاطي، التوجه شرقاً: مكانة الخليج العربي في ميزان طاقة عالمي متغير، السياسة الدولية، العدد ١٩٦، القاهرة، مصر، نيسان ٢٠١٤، ص ١٤.

ويطورها، ويكسبها بعداً خارجياً، يمكنها من منافسة الإنتاج الأجنبي، ويديم تدفق المداخيل التي لا تنحصر بسلعة معينة مهما بلغت أهميتها، فتمايز المشاريع وتنسيقها وتكاملها، يؤدي إلى التنمية الفعالة، التي تستند إلى تنوع المداخيل، المتأتي من متانة الهياكل الاقتصادية للدول.

ولأن تنويع الاقتصاد الخليجي وتطويره، سيزيدان من حجم الإنتاج، بما يفوق قدرة السوق الخليجية على تصريف هذا الإنتاج، فدول المجلس ستجد في الأسواق العربية الأخرى ضالتها لتصريف إنتاجها، كما أن احتمالات التصدير لباقي الأسواق العالمية تبدو واقعية، إذا ما اتّبعت تلك الدول كفاءة ونوعية في منتوجاتها.

من هنا، برزت أهمية توسيع مجالات التعاون والتكامل على المستوى العربي، بحيث أنها تلبي طموحات تطوير الإنتاج وتنويعه في بعض الدول، كي تجد لها الحجم الأمثل للسوق، لتصريف السلع المنتجة، مع ما يحققه ذلك من منافع مزدوجة، فمن جهة تحقق الدول المنتجة تنمية صناعية، تزيد من كفاءتها التصديرية للأقطار العربية وغيرها، ومن جهة أخرى، فالدول المستوردة وخصوصاً العربية منها، قد تستفيد من الكلفة المنخفضة، نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة، كما أن التجارة البينية العربية ترتفع نسبتها، ما يؤشر إلى التشابك الاقتصادي بين الدول العربية، التي قد تؤمن بعضاً من المواد الأولية، تحتاج إليها الدول المنتجة، مع توقع الإفادة القصوى من التقنيات الحديثة تدريجياً، أو التخفيف من الاعتماد على تأمينها كلياً من الخارج، ورفع منسوب كفاءة الموارد البشرية القادرة على تشغيل هذه التقنيات وصيانتها، وإنتاجها مستقبلاً.

ومع انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠٢١، ونجاح المصالحة الخليجية، التي تمثلت في إنهاء الخلاف بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، والذي استمر لثلاث سنوات، لا بد لدول مجلس التعاون الانطلاق برؤية موحدة، لتعزيز تعاونها وتطوير برامجها، والعمل على الاستعداد لتنويع اقتصاداتها، ودعم الخطوات في تعزيز قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، لمواجهة التحديات الكبيرة، التي فرضتها التداعيات الاقتصادية والصحية، وانتهاج سياسات جديدة، والتخفيف من التوتر في منطقة الخليج، لتخفيض كلفة التسلح، والتركيز على الإنفاق الاستثماري، لتكون قادرة على تحقيق أهدافها التنموية.

الفقرة الثالثة
تقرير التنافسية العالمي

شهد تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩، تحسنا ملحوظاً بفضل التغيرات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجاءت الكويت في صدارة الدول الخليجية التي شهدت تحسناً في مقياس التنافسية، حيث تقدمت ثماني مراكز لتحتل المركز رقم ٤٦، في حين كانت عُمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت تراجع ترتيبها ٦ مراتب واحتلت المركز ٥٣، واحتلت الإمارات مرة أخرى المركز الأول على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، وكان ترتيبها ٢٥ عالمياً بعد أن كانت في المرتبة السابعة والعشرين في العام ٢٠١٨، وكانت الأفضل أداءً بالنسبة للمحور الفرعي لاشتراكات النطاق العريض، وتغطية شبكات الهاتف المحمول.

وعلى صعيد التصنيف العالمي، كانت هناك تغييرات ملحوظة في ترتيب الاقتصادات العشرة الأولى، رغم أن المجموعة التي تتكون منها قائمة الدول العشر لم تتغير في حد ذاتها،

واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالمياً بعد ان تقدمت مرتبة واحدة عن ترتيب العام ٢٠١٨، بينما تراجعت الولايات المتحدة من المرتبة الأولى في العام ٢٠١٨ لتحتل المرتبة الثانية في العام ٢٠١٩، وتقدمت هونغ كونغ أربعة مراكز، واحتلت المرتبة الثالثة، بينما تراجعت ألمانيا من المركز الثالث إلى المركز السابع، ومن حيث التقسيم الإقليمي، حققت الدول السبع عشرة من شرق آسيا والمحيط الهادئ المعروفة اختصاراً باسم APAC أعلى متوسط بلغ ٧٣,٩ درجة، تبعتها منطقة أوروبا وأميركا الشمالية والتي شملت ٣٩ دولة برصيد ٧٠,٩ درجة، وسجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أقل المستويات بحصولها على ٤٦,٣ درجة، في حين احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المركز الرابع برصيد بلغ حوالي ٦١ درجة تقريباً.

أبرز تقرير التنافسية العالمية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الدور الكبير الذي تلعبه الدول المختلفة، لتطبيق التغييرات الهيكلية على كل المستويات المؤثرة على تصنيفها، وأكد التقرير على أن الحرص على تحقيق النمو على حساب الممارسات المستدامة، والفشل في معالجة الآثار البيئية، سيؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير على الإنتاجية.

أما بالنسبة لتباطؤ الاقتصاد العالمي، ذكر التقرير إنه على عكس فترات الركود السابقة تاريخياً، فإن لدى صانعي السياسات هذه المرة خيارات محدودة لتحفيز الطلب الكلي، وفي ظل التحديات الجيوسياسية العالمية الحالية، أصبحت السياسة النقدية غير مؤثرة، في حين أن السياسة المالية لا تزال غير مستغلة بالكامل، إما بسبب الحيطة المالية أو نتيجة لضيق المساحة المالية المتاحة أو ارتفاع مستويات الدين العام.

كان وضع دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٩ أفضل مقارنة بالعام ٢٠١٨، حيث ارتفع متوسط الدرجات من ٦٧ في العام الماضي إلى ٦٩ في عام ٢٠١٩، ومن ضمن المحاور الاثني عشر، حصلت الدول الخليجية على أعلى الدرجات من حيث استقرار الاقتصاد الكلي، نظراً للوضع الاقتصادي القوي الذي تتسم به غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، وجاءت كل من الإمارات والسعودية والكويت في الصدارة برصيد بلغ ١٠٠ درجة، تليها مباشرة قطر بحصولها على ٩٩ درجة، من جهة أخرى، كان أداء البحرين وعُمان بعيداً عن تلك المستويات، حيث سجلتا ٦٨ و٦٧ درجة، إلا أنه من بين الاثني عشر محوراً، كان استقرار الاقتصاد الكلي هو المحور الوحيد المتراجع مقارنة بمستويات العام ٢٠١٨، في حين شهدت جميع المحاور الأخرى تحسناً في متوسط الدرجات، وبلغ متوسط محور الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي ٨٥ درجة، متفوقاً على المتوسط العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٨١ نقطة، حيث شهد محور الصحة تحسناً مقارنةً بمتوسط العام ٢٠١٨ البالغ ٨٣ درجة، أما بالنسبة إلى محور القدرة الابتكارية، فقد حصلت دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى ضعيف بلغ ٤٤ درجة فقط، وإن كان هذا المستوى أفضل من مستوى عام ٢٠١٨ البالغ ٤[١٦].

وفي ظل تحديات فيروس كورونا المستجد، الذي شهده العام ٢٠٢٠، سيحصل تبدلاً في

(١٦) القبس، تحسن ملحوظ لتصنيف دول الخليج في مؤشر التنافسية العالمية عام ٢٠١٩، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٩، (alqapas.com).

مؤشرات تقرير التنافسية العالمية، وتغييرات جوهرية على صعيد اقتصادات الدول، في ظل تحديات فيروس كورونا المستجد وتداعياته، وستواجه الدول تأثيرات تلك الجائحة على النشاطات الاقتصادية، نتيجة الإغلاق الذي فرضته الأعداد الهائلة في الإصابات والوفيات، التي حصلت في معظم دول العالم، وتراجع مستويات الإنتاج العالمي، وزيادة الإنفاق على الأنظمة الصحية، وتقديم الدعم المالي للأفراد والمؤسسات، ما شكل ضغطاً كبيراً على موازنات الدول، التي تراجعت إيراداتها بسبب جائحة كورونا، ودول مجلس التعاون الخليجي مدعوة لتكثيف جهودها، لتحسين قدراتها التنافسية، وتسجيل مؤشرات إيجابية، تساعدها على تحقيق التنمية.

الفقرة الرابعة
أهمية التقنية النووية العربية وتجنب التصادم مع برنامج إيران النووي

بالإضافة إلى عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية، أسست للتباعد والاختلاف بين الدول الخليجية العربية وإيران، فإن برنامج الأخيرة النووي، أعطى مادة خلافية وتصادمية جديدة للطرفين، فتوجست دول المجلس من أهداف هذا البرنامج، وعدّته موجهاً لترسيخ موازين القوى لصالح إيران.

لقد أفادت إيران من التعاون الدولي في المجال النووي، كأول دولة غير غربية (مع الولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٠، ومع فرنسا منذ سنة ١٩٥٦)، خصوصاً بعد الاتفاقية الإيرانية – الأمريكية في العام ١٩٣٤، التي مكنت إيران من التزود بستة مفاعلات نووية، إضافة إلى مفاعلين آخرين اشترتهما من فرنسا وألمانيا، وقد كان الشاه آنذاك يهدف إلى جعل إيران قوة نووية صاعدة في العالم، إلا أن جل المنشآت النووية الموجودة فوق التراب الإيراني، كانت تستعمل لأغراض علمية ولأبحاث جامعية وتجارية، وكانت تحت المراقبة الأمريكية، هذه المراقبة ازدادت بعد الأحداث الداخلية، التي شهدتها إيران أواخر السبعينات في القرن الماضي، حيث أسهمت الثورة الإيرانية في خلق تحول جذري في علاقات التعاون الإيراني – الأمريكي، والغربي بشكل عام، ما أسهم بالتالي في إضعاف القدرة النووية الإيرانية.

وعلى الرغم من استمرار العلاقات الغربية – الإيرانية، ولو بصفة غير مباشرة في الحقل النووي المدني، إلى حدود أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فإن هذا الوضع لم يجنب إيران التعرض لهجوم دبلوماسي غربي متضامن، اتهم حكومتها بعدم الالتزام ببنود اتفاقية ٢١ تشرين الأول من العام ٢٠٠٣، التي ينبغي لإيران أن تكشف بموجبها عن أنشطتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث انتهى الأمر إلى تطبيق مجلس الأمن عقوبات اقتصادية[١٧] ضد إيران، عبر القرار رقم ١٧٣٧ تاريخ ٢٣ كانون الأول من العام ٢٠٠٦[١٨].

لقد حصلت تطورات دولية، قادت إلى توقيع اتفاق بين إيران وكل من: الصين وروسيا

(١٧) أعلنت وكالة الطاقة الدولية، أن العقوبات الغربية المفروضة على القطاع النفطي الإيراني، كلفت إيران ٤٠ مليار دولار، من عائدات التصدير في العام ٢٠١٢، وأوردت الوكالة أن مستوى الإنتاج النفطي الإيراني تراجع في كانون الثاني ٢٠١٣ إلى أدنى مستوياته منذ ثلاثة عقود، ليصل إلى ٢،٦٥ مليون برميل يومياً، بعد أن كان ٣،٧ مليون برميل، قبل العقوبات الدولية التي فرضت على إيران. موقع النشرة اللبنانية الإلكترونية الاقتصادية، ١٣ شباط ٢٠١٣، (www.elnashrafinance.com).

(١٨) فاطمة غلمان، النظام النووي والكيل بمكيالين، المستقبل العربي، العدد ٣٥٧، لبنان، تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ١٠٧.

وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، ما عرف بمجموعة الست زائداً واحداً، في مدينة لوزان السويسرية في نيسان من العام ٢٠١٥، الذي تضمن تفاهماً يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، حيث وصفت واشنطن هذا الاتفاق بالتاريخي، ودخل حيز التنفيذ مع بداية العام ٢٠١٦، قبل أن تعود إدارة الرئيس دونالد ترامب بتاريخ ٨ أيار ٢٠١٨، لتعلن الانسحاب من طرف واحد من هذا الاتفاق، وإعادة فرض عقوبات على إيران، وبالرغم من اكتسابه صبغة دولية، بعد اعتماده من مجلس الأمن الدولي، ومحاولة امتصاص الصدمة من الأوروبيين، هناك من يعتبر أن انسحاب واشنطن من الاتفاق عطّل مفاعيله، وأعاد التوتر للعلاقة بين واشنطن وطهران، ورفع من منسوب القلق في منطقة الخليج.

ولإزالة الهواجس والالتباسات حول برنامج إيران النووي، فإن الأمر يحتاج إلى جهود جبارة من أجل تذليل الاحتقان المتزايد بين إيران ودول مجلس التعاون، وهناك مصلحة للطرفين في التعاون، لما يملكانه من مقدرات وموارد بشرية ومادية ومالية، وقد تشكّل إيران في مساحتها وعدد سكانها، مع العراق سوقاً واسعاً يستوعب الطاقة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية، أو أي صناعات مستقبلية يراد إنشاؤها، ما يعوّض ضيق أسواق دول مجلس التعاون، كما يمكن أن يشكل برنامج إيران النووي، نقطة انطلاق لمنطقة الخليج، لإعداد برامج نووية وطنية سلمية، تعدّ ثورة علمية في عالم التقدم والتطور.

ولا ريب في أن نجاح البرامج النووية الوطنية، يتطلب من بين أمور عديدة مهمة، إنشاء منظمة وطنية للتنمية النووية، ولقد أثبتت منظمات كهذه، نجاحها في الأقطار النامية، حيث نشطت الفعاليات النووية بدءاً من استخدام الطاقة النووية الخفيفة، وانتهاءً بالتخطيط وإقامة المنشآت الصناعية النووية (الطاقة النووية الثقيلة)[١٩].

وهناك بعض المبادرات المشجعة لدخول رحاب الطاقة النووية، ولو عبر المقايضة على منح بعض امتيازات التنقيب لبعض الدول، فقد أعلنت اليابان أنها وقعت اتفاقاً للتعاون النووي، ولنقل التكنولوجيا مع الإمارات، وأبلغتها بأنها تريد تجديد حصتها من امتياز النفط والغاز، ينتهي في العام ٢٠١٨.

وفي السياق ذاته، اختتم وفد من مدينة «الملك عبد الله للطاقة الذرية المتجددة»، زيارة للصين خلال المدة ١٧ – ٢١ حزيران من العام ٢٠١٣، اطلع خلالها على التجربة الصينية في مجالات الطاقة الذرية والمتجددة، إضافة إلى التباحث حول تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتأتي هذه الزيارة في إطار تفعيل الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وقد سبق أن وقعت السعودية عدداً من اتفاقيات التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع كل من فرنسا وكوريا والأرجنتين، كما يجري التباحث مع العديد من الدول الصناعية الأخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والمجر، لإبرام اتفاقيات مشابهة[٢٠].

واستكمالاً للتعاون مع الصين، وقعت السعودية في العام ٢٠١٧، مذكرة تفاهم مع الشركة الصينية النووية، للمساعدة في

(١٩) عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية، عامل بناء جديد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٠) النشرة اللبنانية، الإلكترونية الاقتصادية، ٢٠١٣/٦/٢٣، (www.elnashrafinance.com).

استكشاف رواسب اليورانيوم، كما تم توقيع اتفاقية ثانية مع شركة مجموعة الهندسة النووية الصينية، وذلك عقب اتفاقية أُعلن عنها عام ٢٠١٢ بين الرياض وبكين، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وقد أكدت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، أن السعودية لديها موارد لليورانيوم، التي يمكن استخدامها لإنتاج الوقود النووي، لمفاعلات الطاقة الوطنية المستقبلية، ولسوق اليورانيوم الدولي.

بالإضافة إلى اتفاقها مع الأرجنتين، يتعاون السعوديون مع كوريا الجنوبية، في تحسين تصميم مفاعل تجاري صغير سيتم بناؤه في السعودية، ويمكن أيضاً تسويقه إلى دول أخرى في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ولديها أيضاً اتفاقيات تعاون عام مع الأردن، بشأن تعدين وإنتاج اليورانيوم.

تعدّ هذه التوجهات مشجعة، لكن المهم في هذا المجال، أن تكون الخطوات مدروسة بشكل أشمل، وعبر وضع خطة مشتركة، على الصعيد العربي أو الخليجي، لأن الانطلاق في هذا المجال، يشكل تحولاً استراتيجياً، يساعد على بناء مستقبل واعد للتقنية النووية، ويعطي لتلك الدول خيارات أوسع في تعاملها مع قضايا الطاقة، ويسهم في تنويع مستويات إمداد اقتصاداتها بمصادر مساعدة على إنجاز التنمية بوجوهها المتعددة، وينهي حقبة مزمنة من التخلف في المجال النووي، الذي أصبح حيوياً للعديد من النشاطات الاقتصادية.